

مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2006

القرار ١٦٥٨ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٧٢ المعقودة يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يعيـد تأكيـد قراراتـه الـسابقة بـشأن هـايتي، ولا سيما قراراتـه ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، وبيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها،

وإذ يهنئ شعب هايتي على نجاحه في عقد الجولة الأولى من الانتخابات في هـايتي في ٧ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٦، **ويـثني** علـى سـلطات هـايتي وعلـى بعثـة الأمـم المتحـدة لتحقيـق الاستقرار في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية، وأصحاب المصلحة الدوليين على ما بذلوه من جهود في هذا الخصوص،

وإذ يرحـب بالتقـدم المحـرز حـتى الآن في العمليـة الـسياسية في هـايتي، **ويحـث** جميـع الهايتيين على مواصلة المشاركة فيها والقبول بنتائجها سلميا،

وإذ يؤكـد مـن جديـد مـا للبعثـة مـن دور هـام، بتأييـد مـن المجتمـع الـدولي، بمـا فيـه المنظمـات الإقليميـة والمنظمـات دون الإقليميـة، في دعـم الانتخابـات الوطنيـة في هـايتي، فضلا عن الانتخابات البلدية والمحلية المزمع إجراؤها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦،

وإذ يتطلع قدما إلى التنـصيب المبكـر للرئيس المنتخب، **ويؤكد** أن المـصالحة الوطنيـة الجامعـة والحـوار الـسياسي سـتظل، بعـد تنـصيب الـرئيس، ذات أهميـة أساسـية في اسـتتباب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هايتي في الأجل الطويل،

وإذ يقر بأن تنصيب الحكومة الجديدة سيمثل حدثا كبيرا يفتح صفحة جديدة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هايتي،



وإذ يؤكد أن الأمن وسيادة القانون والمصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تزال مفتاحا لتحقيق الاستقرار في هايتي،

وإذ يؤكد أن الأمن لا يزال يشكل عنصرا أساسيا من أجل إكمال العملية الانتخابية، ويدعو شعب هايتي إلى نبذ جميع أشكال العنف،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها البعثة لمواصلة تقديم المساعدة إلى سلطات هايتي لكفالة توفير بيئة آمنة ومستقرة بعد الانتخابات،

وإذ يشدد على أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي سيكون أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والتنمية، وأنه ينبغي للبعثة والمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة في بناء قدرات السلطات والمؤسسات الوطنية والمحلية،

وإذ يدرك أن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان عنصران حيويان للمجتمعات الديمقراطية، **وإذ يؤكد من جديد** ولاية البعثة في هذا الخصوص، **ويدعو** سلطات هايتي إلى إجراء إصلاحات شاملة في جميع مجالات سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها،

وإذ يدعو البعثة والشرطة الوطنية في هايتي إلى تعزيز التنسيق مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين والتعاون معهم لإجراء الإصلاحات في الشرطة الوطنية الهايتية، وإلى وضع خطة الإصلاح الشاملة المطلوبة بموجب قرار المجلس ١٦٠٨ (٢٠٠٥) في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن،

وإذ يشجع البعثة على مواصلة تقصي إمكانيات تقديم دعم أكبر لإصلاح الجهاز القضائي ونظام السجون وتحديثهما وتعزيزهما بوسائل منها توفير مساعدة تقنية محددة لمؤسسات سيادة القانون،

وإذ يؤكد أهمية إحراز تقدم سريع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

وإذ يرحب بتمديد إطار التعاون المؤقت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، **ويحث** سلطات هايتي على مواصلة إحراز تقدم في تنفيذه بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة، **وإذ يكرر** التزام المجتمع الدولي بتقديم دعم طويل الأجل إلى شعب هايتي، بما في ذلك من أجل تحقيق الاستقرار وإدامته ومحاربة الفقر،

وإذ يسلم بالتقدم المحرز حتى الآن في صرف المساعدة المعلن عنها، ويشجع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة على أن تواصل بسرعة دفع الأموال التي تعهدت بها،

وإذ يلاحظ وجوب تحمل شعب هايتي مسؤولية تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيادة القانون،

وإذ يشير إلى الفقرة ٣ من قراره ١٦٠٨ (٢٠٠٥)،

وإذ يقرر أن الحالة في هايتي ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو المبين في القرارين ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يرحب** بتقرير الأمين العام S/2006/60 المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، **ويؤيد** التوصيات الواردة فيه؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس، في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء العملية الانتخابية في هايتي معتمدا، إذا اقتضى الأمر، على المشاورات مع حكومة هايتي المنتخبة، بشأن احتمال إعادة هيكلة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعد تولي الحكومة الجديدة مهام منصبها، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن السُبل التي تستطيع البعثة بمقتضاها إسداء الدعم لعملية الإصلاح وتعزيز المؤسسات الرئيسية؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.